مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد 08، العدد 02- جوان 2021

OEB Univ. Publish.

دور البيئة التسويقية القانونية للدولة المضيفة في استقطاب الاستثمار الأجنبي

دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة (2003–2018)

The role of the legal marketing environment of the host country in attracting foreign investment

Comparative study between Algeria and UAE for the period (2003-2018)

بوحبل سارة[1]* ، **لخلف عثمان[2]**

[1] ، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، bouhabel.sarra@univ-alger3.dz

[2] المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر ، Lakhlef1@gmail.com

تاريخ التسليم: 2020/05/08، تاريخ المراجعة: 2020/08/18، تاريخ القبول:2020/12/12

الملخص

تحاول هذه الدراسة الوقوف على دور الإصلاحات التشريعية والقانونية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالتركيز على قانون 09/16، واكتشاف النقائص التي تعاني منها البيئة القانونية وذلك بالاستفادة من التجربة الإماراتية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن البيئة القانونية الجزائرية أقل كفاءة من البيئة القانونية الإماراتية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لإفراط التشريع الجزائري في حماية الاقتصاد الوطني على حساب التفتح على الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تدهور باقي العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الجزائري خاصة البيئة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، البيئة القانونية، الجزائر، الإمارات.

Abstract

This study attempts to identify the role of legislative and legal reforms in attracting foreign direct investment by focusing on the law 16-09, and to discover the deficiencies in the legal environment by benefiting from the UAE experience.

This study concluded that the Algerian legal environment is less efficient than the UAE legal environment in attracting foreign direct investment, as Algerian legislation excessively protects the national economy at the expense of openness to foreign direct investment, in addition to the deterioration of the rest of the constituent elements of the Algerian investment climate, especially the economic, political and technological environment.

Keywords: Foreign direct investment, investment climate, legal environment, Algeria, UAE.

*المؤلف المراسل

مقدمة:

يعتبر مناخ الاستثمار في أي اقتصاد الإشارة الأساسية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المنفرة لها، وهو نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى دولة ما دون الأخرى، وينظر للاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) من الناحية التسويقية على أنه شكل من أشكال دخول الأسواق الدولية ومظهر من مظاهر التسويق الدولي، وينظر له كحافز رئيسي للنمو الاقتصادي، حيث يعتمد عليه في تمويل المشاريع ونقل التكنولوجيا والمهارات في البلدان النامية، وهذا ما جعله مركز الاهتمام لصانعي السياسات في الجزائر منذ الاستقلال، خاصة في ظل اشتداد المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الجوار والدول العربية، وانتهجت الجزائر والإمارات إصلاحات قانونية وتشريعية مختلفة من أجل توفير بيئة أعمال مريحة خالية من المخاطر وقادرة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وللتفصيل أكثر في الموضوع نتساءل:

ما مدى كفاية البيئة القانونية الجزائرية لخلق مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

2- هل البيئة القانونية الجزائرية محفزة وجاذبة للاستثمار الأجنبي؟

3- ما هي النقائص التي تمس البيئة القانونية الجزائرية مقارنة بنظيرتها الإماراتية؟

و لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- اعتقد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجزائر منخفضة ماعدا قطاع المحروقات لأنه قطاع مربح جدا، ويرجع السبب إلى القيود المفروضة على المستثمر الأجنبي خاصة قاعدة الشراكة 49/51 التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية بعكس ما هو معمول به في دول أجنبية كالإمارات.

أهمية الدراسة: رغم وجود الكثير من الكتابات حول هذا الموضوع إلا أنه مازال موضوع الساعة، كون الجزائر لم تحقق نتائج مرضية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على بعض الاختلالات التي تعاني منها المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في، والتي بدورها يمكن أن تفيد صناع القرار في تصحيحها.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر والإمارات وعلى ضوء المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر للبلدين، بالإضافة إلى المنهج المقارن في قراءة النتائج المحققة من البلدين بخصوص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خطة الدراسة: تتضمن هذه الدراسة النقاط الرئيسية التالية:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
2- البيئة القانونية للدولة المضيفة
3- دور البيئة القانونية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من الاقتصاديين على اعتبار أنه القناة الرئيسية التي تتوسع من خلالها الشركات الدولية في الأسواق العالمية، ويعتبر كذلك من أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول المضيفة (فضيل، 2010، صفحة 221)، وعرفه صندوق النقد الدولي:" بأنه كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد لآخر، و في بعض الدول تكفي حيازة 10% من رأس مال المؤسسة ليعد استثمارا أجنبيا مباشرا"(Peter & A.Pugel, 1966, p. 822) ، ويمكن أن يؤثر على الاقتصاد المضيف من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، عن طريق إضافة الموارد المتاحة للاستثمار وتكوين رأس المال، كما يتم تعزيز نقل التكنولوجيا والمهارات والممارسات التنظيمية والإدارية بين البلدان من خلال أنشطة المستثمرين الأجانب. (Antwi & Antwi, 2013, p. 573)

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية: (بن مريم، 2018، صفحة 57)

1.2 الاستثمار المشترك: هو مشروع الاستثمار الذي يتشارك فيه طرفين على الأقل من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه.

2.2 الاستثمار المملوك كليا للمستثمر الأجنبي: هذا النوع الأكثر تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات، وذلك عن طريق قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق...الخ في البلد المضيف، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل بسبب الخوف من سيطرة واحتكار هذه الشركات وكذا التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية.

3.2 مشروعات أو عمليات التجميع: وهي عبارة عن اتفاقية بين طرف محلي وآخر أجنبي، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج ما لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا، وفي بعض الحالات وخاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة...الخ مقابل عائد متفق عليه، وعمليات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار للطرف الأجنبي.

4.2 المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي مساحة أرضية تابعة لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة، وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، ويسمح داخلها بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية، وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

ثانيا: البيئة القانونية للدول المضيفة

1. مفهوم البيئة القانونية للدولة المضيفة:

إن المؤسسة التي ترغب في ممارسة أنشطتها التسويقية في دول أخرى عليها أن تحترم القوانين السائدة فيها وكذا الاهتمام بقوانين البلد الأم بالإضافة إلى احترام المعاهدات والقوانين الدولية المنظمة للتجارة الدولية، وتعتبر البيئة القانونية للدولة المضيفة من أكثر البيئات التسويقية التي لا يمكن للمؤسسة السيطرة عليها، بل يتطلب الأمر التكيف معها، وهي عبارة عن نصوص قانونية وتنظيمية

توضح المزايا والضمانات والقيود والعقوبات ومختلف الإجراءات التي تنظم المشروع الأجنبي من بدايته إلى نهايته، وبناء عليها يختار المستثمر البلد كسوق للاستثمار فيه.

وتعتبر النصوص القانونية أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، لذلك فإن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها يعد مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي كله، فالحماية القانونية وتسهيل المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تحفز على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي (ريحان و هوام، 2014، صفحة 345)، هذا ويعتبر الوضع التشريعي من بين العوامل التي يوليها المستثمر الأجنبي اهتماما كبيرا قبل اتخاذ قرار الاستثمار، كونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يستثمر فيها، والاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية بل يعني فوق ذلك تطبيقا سليما، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة. (زغبة، 2012، صفحة 207)

2. أهمية الاستقرار التشريعي في الدولة المضيفة:

يقصد بالاستقرار التشريعي حماية المستثمر الأجنبي من خطر التشريع، سواء بتعديل العقد أو تجميده أو طرح تشريع جديد، الأمر الذي يهدد مشروعه الاستثماري.

والاستقرار التشريعي ضرورة ملحة لصنع بيئة قانونية قادرة على علاج المنازعات القضائية التي يتعرض لها مشروع المستثمر الأجنبي، ويتجسد الاستقرار التشريعي في بيئة تتميز بالشفافية المطلقة والعدالة المنصفة وأن تخلو من أي نصوص تنطوي على شبهة الإضرار بالأموال العامة، (بن مامي، 2018، صفحة 353.352)، هذه هي أهم المتطلبات القانونية لأي مستثمر أجنبي قبل اختياره البلد الذي يرغب الاستثمار فيه، وما يلاحظ على المشرع الجزائري بخصوص قانون الاستثمار أنه شهد العديد من التعديلات وهي كما يلي:

- القانون رقم 63-277 المتضمن قانون الاستثمار المؤرخ في 1966/07/26.
- الأمر رقم 66-264 المتضمن قانون الاستثمار المؤرخ في 1966/09/15.
- القانون رقم 80-11 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني المؤرخ في 1982/8/21.

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار والمؤرخ في 1993/10/05.
- الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والمؤرخ في 2001/08/20 والمتمم بالأمر 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.
- القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار والمؤرخ في 2016/08/03.

فسياسة الإصلاحات المتعاقبة في الجزائر أعطت أهمية كبيرة لإشكالية الاستثمار باعتباره الركيزة الأساسية لتحريك دواليب النمو في الاقتصاد الوطني خاصة وأنه يعرف الكثير من العجز في مختلف القطاعات (بغداش و غربي، الصفحات 31-33)، ومن جهة أخرى تدل هذه التعديلات على عدم تجسيد المشرع الجزائري لمبدأ الاستقرار التشريعي، الأمر الذي جعل المستثمرين الأجانب يستبعدون فكرة الاستثمار في الجزائر، وعليه لابد من احترام هذا المبدأ لأهميته الكبيرة في تفعيل سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: دور البيئة القانونية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

1. دراسة حالة الجزائر

1.1 البيئة القانونية في الجزائر:

يعتبر القانون رقم 16-09 الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والذي تمت صياغته لتوضيح بعض الأحكام المنصوص عليها بموجب التشريع السابق مع إضافة أحكام مستجدة، وفيما يلي سنسلط الضوء على طريقة المشرع الجزائري في تنظيم وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **اختيار نشاط الاستثمار:** يكرس القانون الجزائري مبدأ حرية الاستثمار دستوريا منذ 1996، بحيث يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي، محلي أو أجنبي ممارسة أي نشاط يريده دون تمييز، غير أن المادة 3 من القانون 09/16: " **تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية**"، حيث تفرض الدولة الجزائرية على المستثمر الأجنبي الحصول على الترخيص من الجهات المختصة قبل ممارسة الأنشطة المذكورة في المادة، وذلك لحماية البيئة والصحة العامة وكذا الأمن الوطني، وتنحصر الأنشطة المقننة في النشاطات التي تخلف نفايات صناعية وتحويلها كالصناعات الصيدلانية لأنها تتطلب دراسة جدواها على البيئة وآثار مخلفاتها على المحيط حاليا ومستقبلا، كما يجب فرض ضريبة

بيئية عليها، بالإضافة لأنشطة أخرى يمنع فيها تماما منح الترخيص للمستثمر الأجنبي كصناعة الأسلحة والعتاد العسكري ... الخ.

- **الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر:** تنص المواد 21 إلى غاية 25 على الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي وهي:
  - ضمان المعاملة المنصفة بين المستثمر المحلي والأجنبي من حيث الحقوق والواجبات؛
  - ضمان تثبيت النظام القانوني الذي يحكم مشروع المستثمر الأجنبي، ففي حالة تعديل أو إلغاء القانون الخاص بالاستثمار فإن مقتضياته لن تطبق عليه؛
  - ضمان حماية ملكية المستثمر الأجنبي وعدم نزعها إلا في حالة تحقيق المنفعة العامة ويرافقها تعويض عادل ومنصف؛
  - ضمان الخضوع للجهات القضائية الجزائرية للفصل في منازعات الاستثمار التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، وهذا تطبيقا لمبدأ سيادة الدولة على الأشخاص والأموال الموجودة في إقليمها، هذا ما لم يوجد اتفاق خاص يقضي بخلاف ذلك يسمح للطرفين بحل النزاع بطرق ودية؛ (فتسي، 2018، صفحة 335)
  - ضمان الاستفادة من تحويل رأس مال المستثمر والعوائد الناجمة عنه للمستثمر الأجنبي في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتضمن التحويل كذلك المداخيل الحقيقة الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي مهما كانت قيمتها.

يمكن القول أن هذه الضمانات عادية نوعا ما ماعدا ضمان الخضوع للجهات القضائية الجزائرية في حالة الخلاف ربما يولد تخوفا لدى المستثمر الأجنبي من عدم كفاءة القضاء الجزائري في حل القضايا الاستثمارية الدولية.

- **الحفاظ على حق الشفعة للدولة:** كرس المشرع الجزائري حق الشفعة (الحلول محل المشتري) للدولة ولمؤسساتها العمومية على الاستثمارات الأجنبية التي يتم التنازل عنها في الجزائر لمبررات سياسية واقتصادية (اوباية، 2017، صفحة 3)، وجاء في المادة 30 من القانون 16-09 :" ... **تتمتع الدولة بحق الشفعة على كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب**" (قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، 2016)، والهدف منها منع بيع المشروع لشركات أجنبية ليست جديرة به من حيث الكفاءة أو قد تكون لها نية الإساءة

للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يضفي على النظام العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الطابع التقييدي لحق التصرف في ملكية المشروع.

- **شروط وإجراءات الترخيص:** على المستثمرين الأجانب الراغبين في ممارسة نشاط تجاري أو الاستثمار في الجزائر أن تتوفر فيهم بعض الشروط وذلك قبل التسجيل في السجل التجاري وهي: (وزارة التجارة الجزائرية)

✓ لا يمكن للمستثمر الأجنبي التملك التام لنشاط إنتاجي في الجزائر، يجب أن لا تقل فيه نسبة الشراكة الوطنية عن 51 %، كما يلتزم المستثمر الأجنبي بـ:

- التصريح بالاستثمارات قبل انجازها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛
- إخضاع المشروع إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار (CNI)؛
- تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر.

✓ في حالة كان نوع النشاط استيراد وتصدير فإنه لا يمكن ممارسته إلا من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أجانب في إطار شراكة تساوي فيها نسبة المساهمة الوطنية المقيمة 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي للشركة، أما بالنسبة لممارسة تجارة التجزئة تخضع للحصول على سجل تجاري محدد بمدة سنتين قابلة للتجديد.

✓ يطلب من المستثمر الأجنبي بعد التسجيل في السجل التجاري الحصول على البطاقة المهنية والتي تحتوي على الحالة المدنية، العنوان المهني، جنسية حاملها ونموذج هذه البطاقة مرفق بقرار وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التجارة، وتسحب البطاقة المهنية في حالة التصريح بالإفلاس، الإدلاء بتصريحات كاذبة أو الوفاة.

وتختلف إجراءات الحصول على الترخيص باختلاف النشاط الممارس على سبيل المثال في القطاع المصرفي لابد من الحصول على ترخيص مسبق من مجلس النقد والقرض واعتماد من محافظ بنك الجزائر لاكتساب صفة المستثمر المصرفي، ثم نشر هذا الاعتماد في الجريدة الرسمية (حسين، 2019، صفحة 69)، ومن خلال فرض الشراكة مع المستثمر الأجنبي يكون المشرع الجزائري قد منح فرصة ثمينة للمستثمر المحلي في اكتساب الخبرات الفنية والتكنولوجية والإدارية، وبالرغم من أنها تقيد المستثمر الأجنبي وتحرمه من إنشاء مشروعه الخاص في الجزائر إلا أن الغرض منها هو منع تهريب الأموال إلى الخارج ومتابعة ومراقبة الشركات الأجنبية في الداخل.

- **التنظيم المؤسسي للاستثمار:** وفي مجال تدعيم الغطاء القانوني المؤسسي للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية مكلفة بدعم وترقية الاستثمار (بن سمينة، 2014، صفحة 17) وهي: مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، مركز الترقية الإقليمية، تهدف هذه المراكز إلى تقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات، بالإضافة إلى تبسيط مهام إدارة كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار عن طريق تبسيط الإجراءات وإنشاء نظام اتوماتيكي للمنح. (حميداتو و عبد اللاوي، 2018، صفحة 187)

2.1 تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر

الجدول رقم(1): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2018.

(مليار دولار)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	0.637	0.882	1.145	1.888	1.743	2.631	2.753	2.301
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	2.580	1.499	1.692	1.506	-0.587	1.63	1.2	1.5

المصدر: (قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، 2019)

من خلال قراءة أرقام الجدول يمكن تقسيم فترة الدراسة الى ثلاثة أقسام:

***الفترة 2003-2009:**

تتميز هذه الفترة بتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل مستمر، ويرجع الأمر إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحسن المؤشرات الاقتصادية خاصة المديونية والتضخم ساهم بشكل كبير في عودة المستثمرين الأجانب خاصة مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، كذلك مبادرة الجزائر للانفتاح أكثر على العالم الخارجي وتعزيز تنافسيتها من خلال الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح الكثير من التحفيزات الجبائية والضريبية للمستثمر الأجنبي، وفي سنة 2004 سجلت زيادة في حجم التدفق بنسبة27.27% وذلك راجع إلى بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وبعد الأزمة المالية العالمية مباشرة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لتبلغ أقصى قيمة لها 2.753 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى رفع الجزائر رأس مال البنوك إلى 10 مليار دينار وينطبق الأمر على البنوك الأجنبية،

بالاضافة الى زيادة التدفقات الواردة الى قطاع المحروقات والمتمثلة في شركتين فرنسيتين بارتكس وتوتال، ومايلاحظ على هذه الفترة أن أغلب المشاريع الأجنبية تمس قطاع المحروقات.

***2010-2015:**

رغم الوضع المالي المريح للجزائر خلال هذه الفترة إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت جدا مقارنة بالفترة السابقة بسبب تدني المستوى العالمي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، هذا وقد سجل في 2015 حصيلة سالبة بـ587 مليون دولار، ويرجع الأمر أساسا إلى القيود الادارية والقانونية المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر خاصة قاعدة الشراكة 51/49 المثبطة لرغبة المستثمر في الاتجاه إلى الجزائر، حيث يفرض عليه ايجاد شريك محلي من أجل قبول المشروع، ضف لذلك طول فترة الاجراءات الادارية وتعقيدها، هذا وتعتبر عملية تأميم شركة جيزي وغياب الاستثمار في القطاع الطاقوي عوامل ساهمت في تسجيل هذه الحصيلة.

***2016-2018:**

كرد فعل عن النتائج غير المرضية للفترة السابقة خاصة سنة 2015 أصدرت الحكومة الجزائرية قانونا جديدا لترقية الاستثمار 09/16، والذي قدم تحفيزات معتبرة وعالج اشكالية محدودية العقار الصناعي، ويبدو أنه حقق نجاحا آنيا في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قفزت إلى 1.63 مليار دولار سنة 2016 مقارنة بـ (0.587-) مليار دولار سنة 2015، لتنخفض مرة أخرى سنة 2017 بنسبة 26%، ورغم الانخفاض المحقق إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة عرف تنوعا بفضل مجموعة الاتصالات الصينية "هواوي" والجنوب كورية "سامسونغ" التي فتحت مصنعها الأول في تركيب الهواتف النقالة في البلاد، وفي سنة 2018 حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا بنسبة 22%، وذلك بفضل الاستثمارات في قطاع النفط والغاز بالاضافة إلى استثمارات كبيرة في قطاع السيارات مثل دخول مصنع التركيب الصيني " بيجين أوتوموبيل أنترناشيونال كوربورايشن" والذي تجاوزت قيمة استثماره 100 مليون دولار.

أما بخصوص توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف الأنشطة نجد سيطرة قطاع الصناعة بنسبة 61.93% ثم يليه قطاع البناء بـ 15.76 % ثم الخدمات بـ 15.09% أما باقي الأنشطة كالصحة والنقل والاتصالات لا تتجاوز في مجملها 7.22% وذلك حسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2017، وهذا يعني أن الاقتصاد الوطني لا يستفيد من مزايا الاستثمار الأجنبي في معظم قطاعاته.

أما بالنسبة للدول المستثمرة في الجزائر تعتبر الصين أكبر مستثمر بقيمة 3.5 مليار دولار، تليها سنغافورة بـ3.1 مليار دولار ثم اسبانيا بـ 2.56 مليار دولار باجمالي 23 مشروعا خلال الفترة 2003-2017 وذلك حسب احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ما يلاحظ على هذه الاحصائيات أنه كلما صدر قانون جديد للاستثمار منح حرية أكبر للمستثمر الاجنبي، ثم ينعكس ذلك مباشرة على حجم التدفقات بالتوازي مع حجم الحرية الممنوحة، وبالرغم من أن النتائج المتحصل عليها عموما لا تتوافق مع امكانيات وموارد دولة مثل الجزائر، إلا أن الأمر يستدعي اتخاذ اجراءات تصحيحية بدقة عالية تمس قانون الاستثمار والتخلص من قاعدة الشراكة المنفرة للاستثمار الأجنبي، وكذا تسهيل وتسريع اجراءات الحصول على الترخيص ثم الالتفات إلى العوامل الأخرى المؤثرة على تواجد المستثمر الأجنبي مثل البيئة الاقتصادية التي تعاني هي الأخرى من اختلالات هيكلية تمس البنى التحتية والقطاع المصرفي والمالي.

2. دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

1.2 البيئة القانونية للإمارات:

يعتبر المرسوم رقم 19 الصادر عن الجريدة الرسمية لدولة الإمارات سنة 2018 الإطار القانوني المنظم لكافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقيمة على أراضيها ويستثنى منها المشاريع التي تؤسس في المناطق الحرة، وفيما يلي عرض مبسط لأهم ما جاء في هذا المرسوم: (الجريدة الرسمية لدولة الامارات، 2018، الصفحات 9-23)

- التنظيم المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر: يتولى هذا الجانب هيكلين إداريين هما " وحدة الاستثمار الأجنبي" مهامها الأساسية تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي بالدولة والترويج للبيئة الاستثمارية بكافة الوسائل الترويجية بالإضافة إلى متابعة أداء الاستثمارات الأجنبية بالدولة، والوحدة الثانية هي" لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر" تختص هذه اللجنة بدراسة ورفع التوصيات لمجلس الوزراء بشأن القائمة الايجابية التي تتضمن القطاعات الاقتصادية المسموح بمزاولتها وكذا رفع التوصيات بخصوص الموافقة على طلبات الترخيص في القطاعات غير المدرجة في القائمة الايجابية.
- **مزايا مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات** حسب المادة 8 من نفس المرسوم نذكر:
  - تعامل شركات الاستثمار الأجنبي المرخصة معاملة الشركات الوطنية في حدود التشريعات النافذة في الدولة والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها؛

- يمكن لشركة الاستثمار الأجنبي إجراء التحويلات المالية خارج الدولة لعوائد المشروع سواء كانت أرباحا سنوية أو حصيلة تصفية الاستثمار أو بيع كل /جزء من المشروع وكذلك الأموال الناتجة عن تسوية المنازعات المرتبطة بالمشروع؛
- تتمتع شركات الاستثمار الأجنبي بضمان سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية والمبادرات الاستثمارية المقدمة للسلطة المختصة؛
- يجوز لشركة الاستثمار الأجنبي بعد الحصول على موافقة كتابية من سلطة الترخيص القيام بإدخال شريك أو عدد من الشركاء، نقل ملكية شركة الاستثمار الأجنبي إلى مستثمر جديد، تعديل عقد التأسيس أو تغيير الشكل القانوني لشركة الاستثمار الأجنبي، الاندماج أو الاستحواذ.

- **ضمانات مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات:**

- ضمان عدم نزع ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر كليا أو جزئيا إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل مقدر في تاريخ نزع الملكية.
- ضمان عدم إلغاء أو إيقاف أو تقييد حق الانتفاع بالعقارات المخصصة لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص.
- ضمان عدم الحجز على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائي وفقا للتشريعات المعمول بها في الدولة

- **شروط وإجراءات الترخيص:** حسب المادة 10 من نفس المرسوم يقدم المستثمر الأجنبي إلى السلطة المختصة طلب الموافقة على ترخيص المشروع في القطاعات المقبولة، وفي حال استيفاء الملف للشروط والإجراءات تصدر السلطة المختصة موافقتها على طلب الترخيص في مدة أقصاها 5 أيام.
- **العقوبات:** يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة وغرامة ما بين 50.000 و 10 مليون درهم كل من أفشى معلومات تتعلق بالجوانب الفنية أو الاقتصادية أو المالية لمشروع المستثمر الأجنبي والذي يكون قد توصل إليها من خلال وظيفته وذلك حسب المادة 16.
- **التزامات:** تفرض على شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أداء بعض الرسوم إلى الوزارة مقابل الأعمال والخدمات التي تقدمها لها كما ورد في المادة 18.
- **تسوية المنازعات:** حسب المادة 12 يكون لقضايا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر صفة الاستعجال عند نظرها أمام المحاكم المختصة بالدولة.

ما يلاحظ على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات أنه مرن جدا وشفاف وعلى قدر عال من التفتح، كما أنه منح حرية كبيرة للمستثمر الأجنبي، وفيما يلي أهم ما يميزه عن قانون الاستثمار الجزائري:

- تخصيص هيئة للترويج للبيئة الاستثمارية الإماراتية ومتابعة أداء المستثمر الأجنبي.
- الحرص على سرية معلومات المستثمر الأجنبي وفرض عقوبات قاسية على المفصح.
- منح حرية كبيرة للمستثمر الأجنبي بعد حصوله على الترخيص مثل إدخال شركاء، الاستحواذ والاندماج، نقل الملكية...
- إعطاء صفة الاستعجال لقضايا المستثمر الأجنبي في المحاكم الإماراتية.
- غياب الشفعة وإمكانية الاستفادة من المباني المخصصة للمشاريع وغياب شرط الشراكة.

2.2 تطور الاستثمار الأجنبي في الإمارات

2.3 الجدول رقم(2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2003-2018 **(مليار دولار)**

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	8.790	3.984	9.727	16.144	10.241	22.223	11.292	10.831
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	9.231	10.246	7.392	13.016	9.498	9.831	9.167	10.385

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، صفحة 51)
- (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 50)

من خلال معطيات الجدول يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى:

***الفترة 2003-2008:**

خلال هذه الفترة شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الإمارات تحسنا مستمرا بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 بـ 22.223 مليار دولار واحتلت المرتبة 30 عالميا من حيث أكثر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي متخطية تركيا والسعودية بعدما كانت في المركز الثاني سنة 2007 بعد المملكة العربية السعودية.

***الفترة 2009-2014:**

شهدت هذه الفترة انخفاضا وتدهورا في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمته الدنيا سنة 2013 حوالي 7.392 مليار دولار أي بانخفاض قدره 14.831 مليار دولار مقارنة بسنة 2008، وهذا يتزامن مع حالة الركود التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى العقبات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الإمارات أهمها ارتفاع تكاليف التشغيل وأسعار الوقود واشتداد المنافسة الأجنبية ثم مشكلة البحث عن شريك أو كفيل وطني.

***الفترة 2015-2018:**

شهدت هذه الفترة استقرارا في حجم التدفقات تتراوح بين 9.167 و 10.4 مليار دولار، وحققت أعلى قيمة لها سنة 2018 مستحوذة بذلك على 36 % من إجمالي الاستثمارات المتدفقة إلى الدول العربية، ويعود ذلك إلى تفعيل قانون الاستثمار الأجنبي الجديد الصادر في 2018 تزامنا مع الوقت الذي تتجه فيه الحكومة الإماراتية لتنفيذ خطتها الإستراتيجية المتمثلة في رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى5 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021، وأهم ما ميز هذا القانون هو حرية تملك المستثمر الأجنبي لمشروعه بنسبة 100%، أي التخلي عن شرط الشراكة أو الكفالة المعمول به سابقا، بالإضافة إلى منح تصريح الإقامة لمدة 10 سنوات للمستثمرين والمهنيين ذوي الخبرة.

الشكل رقم(1): تطور المشاريع الاستثمارية من حيث القطاع إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2003-2018

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، صفحة 52)

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية على مختلف القطاعات متجانس نسبيا ماعدا قطاع المحروقات والعقارات، حيث يسيطران على أكثر من 52% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، وهي نتيجة ايجابية جدا مقارنة بالجزائر مما يساهم في تحقيق التنمية في مختلف القطاعات.

وكتخمين، فقد أجمعت معطيات بيوت الخبرة الاستثمارية العالمية على أن مؤشر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإمارات يتجه نحو النمو خلال الفترة القادمة (سنة 2019) نتيجة للتحسن الملموس لمناخ الاستثمار والبنية التحتية المتطورة والسياسات المحفزة التي أقرتها الدولة خلال السنوات الماضية، وكان آخرها إصدار الحكومة لقانون الاستثمار الأجنبي. (وكالة الانباء الاماراتية). وحسب تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2018، تعتبر الهند والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أهم الدول المستثمرة في الإمارات على التوالي، وبتكلفة إجمالية قدرها 20.01 مليار دولار موزعة على 780 مشروعا وذلك خلال فترة (2003-2017).

3. جاذبية الجزائر والإمارات للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم(2): تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية لدولتي الجزائر والإمارات

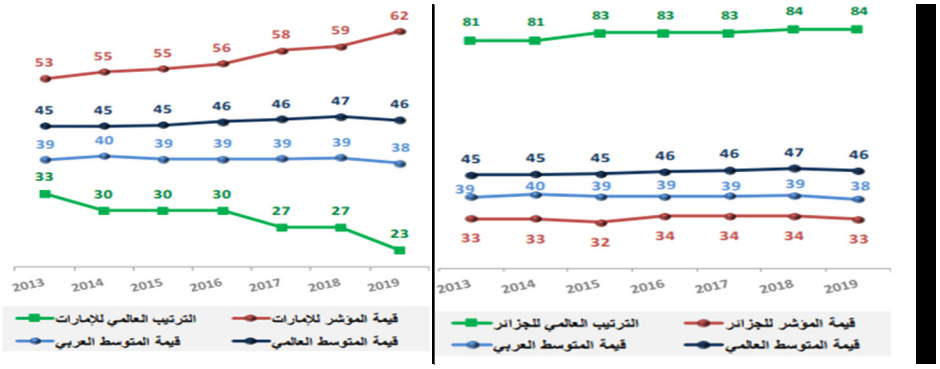

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 56و50)

يتكون مؤشر جاذبية الدول للاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا تنقسم بدورها إلى 57 متغيرا كميا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوافرة وذلك لتعزيز قوة النتائج. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018)، ونلاحظ من الشكل أن مؤشر الجاذبية للجزائر ضعيف جدا مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي، بعكس الإمارات مؤشر جاذبيتها أعلى من المتوسط العربي والعالمي بفارق كبير يتجاوز16 درجة بالنسبة للمتوسط العالمي و 24 درجة بالنسبة للمتوسط العربي سنة 2019، وهي نتيجة مبهرة جدا مكنتها من احتلال المرتبة 27 عالميا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2018، و

ويتوقع اقتناص المرتبة 24 سنة 2019 بسبب فعالية قانون الاستثمار الجديد لسنة 2018، وذلك بحسب نتائج تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أما التصنيف العالمي للجزائر يحتل مراتب متأخرة تتراوح بين 80 و 84 عالميا، وسجلت تأخرا أكثر بعد تفعيل قانون الاستثمار لسنة 2016.

وفي هذا الصدد صرح وزير الاقتصاد الإماراتي المنصوري أن هناك عوامل كثيرة ساهمت في استقطاب المشاريع الأجنبية خاصة المناطق الحرة التي لها دور كبير في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، واستقطاب استثمارات نوعية تخدم الأهداف التنموية، إضافة إلى التأكيد على نجاح التكنولوجيا الحديثة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المناطق الحرة في دولة الإمارات، مثل المنطقة الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية التي تستهدف الاستثمار في مجموعة من الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وصولاً إلى إنشاء مناطق حرة متخصصة أخرى، مثل مدينة دبي للإنترنت، ومدينة دبي للإعلام، وقرية المعرفة، ومركز دبي للسلع المتعددة، ومدينة دبي للرعاية الصحية. (الامارات اليوم)، كما ساهمت المنظومة المصرفية والمالية المتطورة في جذب المستثمرين الأجانب، حيث بلغت 49 بنكا له 832 فرعا تتجاوز أصولهم 208 ثريليون درهم، وبلغت المؤسسات المالية 164 سنة 2018 (سميح، 2018)، في المقابل يرجع تدهور مناخ جذب الاستثمار في الجزائر إلى القيود التي يفرضها قانون الاستثمار على المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى عوامل اقتصادية كضعف البنية التحتية وتخلف المنظومة المصرفية وشلل في السوق المالية...، وعوامل سياسية تتجسد في تشوه سمعة الجزائر دوليا من حيث نقص الأمن بسبب العشرية السوداء والانفجارات الإرهابية من حين لآخر وكذا الاختطافات مثل حادثة تقنتورين 2013 تم اختطاف 150 عاملا أجنبيا من قبل متطرفين كانوا يشتغلون في حقول البترول، ضف لذلك التأخر التكنولوجي وانتشار الفساد والرشوة حيث احتلت المركز 105 في مؤشر الفساد من أصل 180 دولة حسب منظمة الشفافية لسنة 2018.

الجدول رقم (3): المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر والإمارات خلال سنة 2018

	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
الإمارات	378	14130	29322	353
الجزائر	18	9259	10349	17

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 17)

وبمقارنة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2018 نجد أن الإمارات متفوقة على الجزائر بـ 21 مرة، وهو فارق شاسع جدا يستوجب على الجزائر الاستفادة من التجربة الإماراتية قدر المستطاع من أجل تحقيق نتائج تليق بإمكانياتها ومواردها.

الخلاصة

اعتمدت الدولة الجزائرية على سياسة التعديل المتكرر للقوانين المنظمة للاستثمار سعيا منها لجذب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية، ورغم أن القانون الأخير 09/16 منح حرية أكبر للمستثمر الأجنبي مقارنة بسابقه، إلا أنه مازال بعيدا عما هو معمول به في دولة الإمارات، خاصة من حيث قانون الشراكة 51/49 وتعقيد إجراءات الحصول على الترخيص لا سيما في القطاع المصرفي، في حين دولة الإمارات تعتمد على المناطق الحرة والتجارة الالكترونية في استقطاب المشاريع الأجنبية.

النتائج:

مما سبق يمكن أن نستنتج النقاط التالية:

- لقد أبدت الجزائر رغبتها القوية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال انتهاج سياسة الإصلاحات القانونية المستمرة، غير أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب، كما أن أغلب الاستثمارات الواردة ترتكز في قطاع المحروقات.
- يبدوا أن قانون الاستثمار الجديد 06/16 خطا خطوة نحو التحرر والانفتاح مقارنة بالقانون الذي قبله، لكن بالمقارنة مع قانون الاستثمار الأجنبي لدولة الإمارات نجد أنه يتبع سياسة حمائية للاقتصاد الوطني مبالغ فيها على حساب التفتح على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاعتماد على سياسة التعديل المتكرر لقوانين الاستثمار وحدها غير كافية لتحقيق نتائج ايجابية في الجزائر، لأن مناخ الاستثمار بصفة عامة يعاني من تخلف وتدهور خاصة في البيئة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية بعكس ما هو سائد في دولة الإمارات.
- مازالت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر غامضة نسبيا وغير مستقرة بالإضافة لانتشار عوامل مثبطة للاستثمار كالبيروقراطية والفساد وطول فترة الإجراءات.

التوصيات:

من خلال التجربة الإماراتية ومن أجل الوصول إلى نتائج مماثلة نوصي بـ:

- تعزيز الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار وكذا تبسيط إجراءاته.
- ضرورة توفير المتطلبات الأساسية للمستثمر الأجنبي: الاستقرار السياسي، أسواق مالية ومصرفية متطورة، محاكم عادلة، قوانين شفافة ومحيط غير بيروقراطي.
- ضرورة وضع إستراتيجية محددة تتماشى ومقومات الاقتصاد الوطني وتوفير المناخ الملائم لتحقيقها كما هو الحال في دولة الإمارات التي تسعى لرفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2021.
- التخلي عن قاعدة الشراكة 51/49 في القطاعات العادية وإبقائها على النشاطات الإستراتيجية، لأنها من أكثر العوامل المنفرة للاستثمار الأجنبي.
- تكثيف الترويج الدولي للسوق الوطنية على أنها سوق واعدة للعديد من الاستثمارات اقتداء بالإمارات التي خصصت هيئة " وحدة الاستثمار الأجنبي" مهمتها الأساسية الترويج للبيئة الاستثمارية بكافة الوسائل الترويجية.
- يتعين على الجزائر أن تتجاوز الشكل التقليدي للاستثمار الأجنبي في مجال الطاقة فقط وتوسيع دائرته إلى مجالات أخرى كالسياحة والفلاحة والصناعات الصغيرة.

قائمة المراجع:

1. لحول، ابراهيم، و بومدين، حسين. (جوان، 2018). *دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر*. مجلة مجاميع المعرفة. العدد (1)
2. الامارات اليوم، *الامارات في المرتبة 27 عالميا بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة*، متوفرعلى https://www.emaratalyoum.com/business/local/2019-06-16-1.1223424 (Consulté le 9/11/2019)
3. الجريدة الرسمية لدولة الامارات. (2018). *مرسوم بقانون اتحادي رقم 19 المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر*.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (3 أوث، 2016). *قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار* .

5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2018). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*.
7. بن مامي، جمال. (2018). *دور الاستقرار التشريعي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر*. مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، *العدد* (7).
8. بن سمينة، دلال. (جانفي، 2014). *تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014*. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – دراسات اقتصادية- ، *10* (21).
9. سميح، رامي. (2 12، 2018). *البنوك الوطنية قاطرة نمو اقتصاد الامارات*. جريدة البيان الاقتصادي .
10. ريحان ,ا & .,هوام ,ل .(2014) .*تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه* .مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية (1) 1
11. سهام كردودي، يزيد تقرارت، و أحمد بن خليفة. (مارس، 2019). *الاصلاحات الجبائية كدعامة لتهيئة مناخ الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية*. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، 4 (1).
12. فتسي، شمامة. (سبتمبر، 2018). *الضمانات القضائية لتسوية منازعات الاستثمار في ظل القانون الجزائري*. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، 2 (4).
13. زغبة، طلال. (جوان، 2012). *واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار*. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 5 (7).
14. فارس، فضيل. (2010). *التسويق الدولي*. الجزائر: مطبعة الاخوة الموساك.
15. قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) (2019).
16. بن مريم، محمد. (2018). *دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر*. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية (20).

17. بغداش، مسيكة بوفامة ، و غربي، فوزية. (بلا تاريخ). *الاصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار*. مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 10 (2).

18. اوباية، مليكة. (2017). *الأبعاد القانونية لممارسة حق الشفعة على الاستثمار الأجنبي*. كلية الحقوق والعلوم السياسية ، *معيقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر*، تيزي وزو.

19. حميداتو، نصر و عبد اللاوي عقبة،. (جوان، 2018). *واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية للفترة الاقتصادية 2001-2017 مع التركيز على القانون 16-09*. مجلة المالية والأسواق ، العدد (5).

20. حسين، نوارة. (جوان، 2019). *قيود الاستثمار الأجنبي في الجزائر*. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، 2 (2).

21. *وزارة التجارة الجزائرية، من القانون الاساسي للتاجر الاجنبي*:

https://www.commerce.gov.dz/ar/le-statut-des-commercants-etrangers (Consulté le8 /9/2019)

22. وكالة الانباء الاماراتية، الامارات تجذب 30 مليار دولار استثمارات مباشرة في 3 سنوات، متوفر على phttps://al-ain.com/article/foreign-direct-investment-uae-jum

23. Antwi, J., & Antwi, G. O. (2013, May). Foreign Direct Investment: A Journey To Economic Growth in Ghana- Empirical Evidence. *International Business & Economics Research Journal , 12* (5)

24. Peter, L., & A.Pugel, T. (1966). *Economie international* (éd. 10). Paris: Economica.